الصباح الاقتصادية
12
العدد 2421 - السنة الثامنة
الثلاثاء 13 جمادى الآخرة 1437 - الموافق 22 مارس 2016
Tuesday 22 March 2016 - No.2421 - 8th Year

بمشاركة القطاع الخاص وضمن ما يسمح به الدستور والقوانين ذات الصلة

الصالح : مؤسسة البترول تبنت تطوير برنامج شامل و متكامل لتعزيز دورها الاقتصادي

■ البرنامج بعيد كل البعد عن الأنشطة التي لا يجوز قانونياً ودستورياً المشاركة بها مثل أعمال الاستكشاف والإنتاج وأعمال التكرير

أنس الصالح

أوضح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح، أن خطة التنمية للكويت قد تبنت منهج الاصلاح الاقتصادي الذي يرتكز على تعزيز مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وذلك من خلال العمل على إيجاد فرص حقيقية للشراكة بين القطاعين تعمل على دعم الاقتصاد المحلي وتطوير القطاع الخاص وجعله شريك فعال في التنمية الوطنية، جاء توضيح الصالح ردا على ما يتم تداوله مؤخرًا من تصريحات من جهات مختلفة داخل دولة الكويت بشأن مشاركة القطاع الخاص في بعض أنشطة مؤسسة البترول الكويتية والتوجه نحو تخصيص القطاع النفطي.

وأكد وزير النفط بالوكالة أن التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية حتى 2030، تبنت تطوير برنامج متكامل وشامل لتعزيز دورها في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الانشطة النفطية.

مشيرا إلى أن أهداف برنامج مؤسسة البترول الكويتية لمشاركة القطاع الخاص تتمثل في ما يلي:

- تمكين القطاع النفطي من التركيز على دوره الرئيسي
- المساهمة في تنمية القطاع الخاص الكويتي وتفعيل دوره التنموي في دولة الكويت
- تنمية وتطوير الأنشطة التي يتم إشراك القطاع الخاص فيها
- تعزيز كفاءة عمليات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة وقدرتها على العمل على أسس تجارية.

وألمح الصالح إلى أن هناك عدة أنشطة جاري تقييمها في الوقت الحالي لإشراك القطاع الخاص فيها، ولعل من أبرز الأنشطة ما يلي:

1 – مشاركة القطاع الخاص في 43 محطة وقود تابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية من خلال إتاحة المجال للمبادرين الكويتيين بإدارة وتشغيل تلك المحطات وبالتعاون مع جهات الدولة الداعمة للمبادرين مثل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هذا وسيتم نقل العمالة الكويتية الحالية والعاملة في المحطات التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية الى المحطات الجديدة الجاري إنشاؤها.

2 – التوجه لطرح ترخيصين أو ثلاثة تراخيص لشركات القطاع الخاص للعمل بمجال تقديم خدمات كالتي تقدمها الوكالة البحرية التابع لشركة ناقلات النفط الكويتية، مما يوفر تنافسا بناء بين الجميع وخدمات أفضل لناقلات النفط الكويتية والاجنبية.

3 – تتجه النية لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع قطاع البتروكيماويات المستقبلية على غرار المشاركات السابقة في هذا المجال، إذ سيتم طرح نسبة معينة من تلك المشاريع للاكتتاب العام كما تم من خلال شركتي بوبيان والقرين للبتروكيماويات بالسابق.

وافاد الصالح بان اشراك القطاع الخاص سوف يساهم في تعظيم مدخرات المواطنين مهما اختلفت اساليب الشراكة مع الحفاظ على نسبة الاغلبية للدولة في تلك المشاركات والتي سيتم طرحها للاكتتاب العام للمواطنين ومن ثم سيتم ادراجها في سوق الكويت للأوراق المالية. واختتم الوزير تصريحه بقوله «أن المؤسسة قد تتخذ حزمة قرارات تصحيحية تماشيا مع توجه الدولة في ترشيد الانفاق، ومن دون المساس بحقوق العاملين المتمثلة في الراتب الاساسي للموظفين، والمنحة الإضافية، ومكافأة نهاية الخدمة». لافتا إلى الاهمية التي توليها مؤسسة البترول الكويتية لدورها في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال المساهمة في تطوير قطاع خاص منتج ومتطور، يوفر للمواطنين فرصا حقيقية للعمل والاستثمار بما يتوافق مع التشريعات القائمة والتوجه العام للدولة بتعظيم دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد المحلي.

■ اشراك القطاع الخاص سوف يساهم في تعظيم مدخرات المواطنين مع الحفاظ على نسبة الأغلبية للدولة في تلك المشاركات

مؤشرات البورصة تشهد تراجعاً جماعياً

واصلت المؤشرات الكويتية، تراجعها الجماعي الثاني على التوالي، حيث انخفض السعري 0.07% عند مستوى 5255.54 نقطة خاسراً 3.58 نقطة.

وهبط المؤشر الوزني 0.51% عند مستوى 357.95 نقطة خاسراً 1.83 نقطة، كما انخفض كويت 15 عند الإقفال بنسبة 0.69% متدنياً إلى النقطة 840.36 خاسراً 5.85 نقطة.

كانت المؤشرات الكويتية تراجعت بشكل جماعي قرابة منتصف جلسة أمس، حيث انخفض السعري 0.05%، وتراجع الوزني 0.39%، كما سجل كويت 15 تراجعاً نسبته 0.36%.

وتقلصت التداولات أمس لتصل القيم إلى 11.59 مليون دينار، مقابل 13.7 مليون دينار بالأمس الأول، متراجعة بمعدل 15.4%.

كما تراجعت الأحجام في نهاية التعاملات 30.3% إلى 127.49 مليون سهم، مقابل 183.01 مليون سهم كانت بالأمس الأول.

وتأثرت المؤشرات أمس بانخفاض قطاعين رئيسيين بالبورصة، وهما «الخدمات المالية» و«البنوك»، حيث تراجع القطاعان بنفس النسبة البالغة 0.74% لكل منهما، وتصدر قطاع الرعاية الصحية تراجعات قطاعات السوق أمس بانخفاض بمعدل 0.75%، وذلك بفعل انخفاض سهم «باكو» 5.49%.

وجاء قطاع التكنولوجيا على رأس القطاعات المرتفعة بنسبة نمو بلغت 3.32%، بدفع رئيسي من ارتفاع سهم «أسس» بمعدل 9.8% ليحتل المرتبة الثانية بين أعلى ارتفاعات البورصة الكويتية أمس.

واحتل سهم «امتيازات» صدارة القائمة الخضراء عند الإغلاق بنمو 10%، فيما تصدر سهم «العقارية» أكثر تراجعات السوق الكويتية منخفضاً بـ 7.69%.

وعلى مستوى نشاط التداول أمس، تصدر سهم «أدنك» الكميات بحجم بلغ 34 مليون سهم تقريباً محققاً سيولة قدرها 605.5 ألف دينار، مرتفعا 2.78%.

من ناحية أخرى، تصدر سهم «زين» نشاط القيم بسيولة بلغت عند الإقفال 1.5 مليون دينار تقريباً، من خلال تداول 3.91 مليون سهم، مرتفعا 1.32%.

عمومية «بيتك» توافق على توزيع 17 فلساً للسهم

جانب من الجمعية العمومية

وافقت عمومية بيت التمويل الكويتي «بيتك» KFIN – أكبر البنوك الإسلامية بالكويت من حيث الأصول ، على توزيع ارباح نقدية على المساهمين بنسبة 17% من رأسمال الشركة وبواقع 17 فلسا للسهم.

و تعادل التوزيعات النقدية التي أقرتها العمومية العادية نحو 80 مليون دينار كويتي (267.3 مليون دولار)، وتتخطى 55% من صافي أرباح البنك في عام 2015 البالغ 146 مليون دينار.

كما وافقت الجمعية العامة العادية على توزيع أسهم منحة بنسبة 10% من رأسمال الشركة بإجمالي 476.5 مليون سهم.

يُذكر أن البنك حقق نمواً في أرباحه الربع السنوية في الربع الرابع من عام 2015 بنسبة 10% لتصل إلى 40.1 مليون دينار، مقارنة بأرباح الربع الرابع من عام 2014 البالغة 36.3 مليون دينار.

ووافق البنك في مارس من العام الماضي على توزيع نقدي يمثل 15% من القيمة الاسمية للسهم وبواقع 15 فلسا للسهم، وتوزيع أسهم منحة بنسبة 10% بواقع سهم لكل 10 أسهم.

وقامت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز، أمس الأحد ، بتثبيت تصنيف البنك عند A-2 قصير الأجل، ووضع تصنيف (-A) طويل الأجل مع نظرة مستقبلية « سالب».

بفضل قدرات وخبرة القائمين عليه

العلي: الاقتصاد الوطني تمكن من تجاوز العقبات ومعالجتها

يوسف العلي

أكد وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي متانة وصلابة الاقتصاد الوطني وتجاوزه لمختلف التحديات التي واجهته مشيرا إلى انه استطاع من خلال خبرة القائمين عليه من تجاوز عقباتها والتأقلم مع تغيراتها والعمل على معالجتها.

واضاف العلي خلال كلمته في مؤتمر الكويت لآليات تطبيق قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذي الذي نظمته مؤسسة التقدم الكويتية بالتعاون مع شركة رزان للمعارض والمؤتمرات انه «أصبح لزاما علينا اليوم الانتقال باقتصاد البلاد من مرحلة التنظيم المحلي الى مرحلة مواكبة التنظيمات العالمية».

وذكر ان الساحة القانونية والتجارية في الكويت شهدت زخما واسعا من المناقشات والتساؤلات بعد صدور التعديلات الأخيرة على قانون هيئة أسواق المال التي صدرت بموجب القانون رقم 22 لسنة 2015 وما تلاها من صدور اللائحة التنفيذية بحلتها الجديدة بما تضمنته من تعديلات ومستجدات لما كان عليه الوضع في ظل القانون رقم 7 لسنة 2010.

وشدد على ضرورة نشر التطورات التشريعية في مجال سوق المال الكويتي لتوعية العاملين في هذا القطاع الحيوي الكبير بما يخدم إعلان انطلاق سوق المال الكويتي إلى مرحلة جديدة من التنظيم والرقابة ومحاكاة التنظيمات العالمية وما يتبع ذلك من رقي في الأداء وتطور في آليات الاستثمار.

وأفاد بأن التنظيم والتشريع السليم لا يكتملان إلا من خلال التطبيق العادل والفعال وأن أي تطبيق لمجموعة من التشريعات المتناغمة لايكون فعالا إلا بالإيمان بأهدافها وغاياتها وضرورة الالتزام بها.

وأشار إلى أن إقامة مثل هذه المؤتمرات يأتي في إطار العمل على تحقيق الرؤية الأميرية السامية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي.

البدر يستقبل وزيرة معهد الموارد المائية الكويتية ووزير الشؤون الخارجية الموريتاني

البدر مع الوفد الكويتي

استقبل مدير عام الصندوق الكويتي عبد الوهاب البدر وزيرة معهد الموارد المائية في جمهورية كوبا إيناس ماريا تشابمان والوفد المرافق لها.

حيث بحث الطرفان سبل العلاقات الثنائية بين الصندوق وجمهورية كوبا وسبل التعاون المشترك بينهما.

هذا وحضر الاجتماع المدير الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي عبدالله المصيبيح والمستشار الهندسي نواف الدبوس والاقتصادي زيد الروضان.

الجدير بالذكر أن الصندوق الكويتي للتنمية كان قد قدم 4 قروض لجمهورية كوبا بقيمة 22.4 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 76.1 مليون دولار أمريكي.

كما استقبل البدر وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية موريتانيا إسلكو ولد أحمد إزيد بيه والوفد المرافق له.

وبحث الطرفان سبل العلاقات الثنائية والتعاون المشترك بين الصندوق وجمهورية موريتانيا الشقيقة.

هذا وحضر الاجتماعمدير إدارة العمليات مروان الغانم ومساعد المدير الإقليمي للدول العربية عبدالله الصقر والاقتصادي نصف النصف.

الجدير بالذكر أن الصندوق الكويتي للتنمية كان قد قدم 19 قروضا لجمهورية موريتانيابقيمة 113.2 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 385 مليون دولار أمريكي.

عمومية «هيومن سوفت» توافق على الانسحاب من البورصة الكويتية

وافقت عمومية شركة هيومن سوفت القابضة (HUMANSOFT)، في اجتماعها على الانسحاب الاختياري من السوق الكويتي، وذلك بحسب بيان الشركة للبورصة.

ودعت الشركة المدرجة ببورصة الكويت، مطلع مارس الجاري، مساهميها لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية في 21 مارس الجاري.

كان مجلس إدارة الشركة قد قرر بالإجماع خلال اجتماعه المنعقد خلال شهر فبراير الماضي، التوصية بالانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية. وكان مجلس الإدارة قد أوصى بالانسحاب الاختياري من السوق الكويتي في أوائل نوفمبر من العام الماضي، لكنه تراجع عن القرار مع قرب نهاية الشهر نفسه؛ بسبب استلامه اعتراضات على عملية الانسحاب من عدد من المساهمين بلغت نسبة ملكيتهم آنذاك 68.356%. وبناء عليه، تم إلغاء العمومية غير العادية للشركة، والذي كان مُقرراً انعقادها في 10 ديسمبر 2015. ولم يشهد سهم "هيومن سوفت" أي تداولات خلال جلسة اليوم، علماً بأن آخر تداول للسهم كان بجلسة أمس الأحد، وأنهاها متراجعا 4.17% عند سعر 750 فلسا.